اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 2011-05-05 رقم العدد: 6415 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 58 رقم القصاصة: 1

من يعلق الجرس (4 من 4)

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 05-05-2011 رقم العدد: 6415 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 58 رقم القصاصة: 2

صالح بن علي اللحيدة

أولا: الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى

كانت وما زالت عدة مصالح ووزارات حكومية بحكم الاختصاص تصدر رخصا لممارسة المواطنين بعض النشاطات التجارية والخدمات الصحية: البلديات، هيئة الطيران، هيئة السياحة، الجمارك، الجوازات، وزارة الثقافة والإعلام، البترول والثروة المعدنية، تعليم البنين والبنات، وزارة الداخلية، الزراعة، المواصلات والنقل حاليا، البريد والعمل... إلخ. وبموجب هذه الرخص يحصلون على تأشيرات عمالة أجنبية من مكتب الاستقدام في وزارة الداخلية تاريخيا، ومن ثم أنيطت هذه المهمة بمكاتب العمل المرتبطة بوزارة العمل بحكم الاختصاص. وبعد رصد عديد من التجاوزات واختراق الأغلبية لوائح وأنظمة ليس بالرصد والتفتيش الميداني من الجهات المختصة، وإنما بمراجعة حملة هذه الرخص والنشاطات عدة جهات رسمية واكتشاف تهرب المكلفين من دفع بعض الاستحقاقات كالزكاة وتجديد الرخص، رؤي في توحيد الجهود والتضييق على المحتالين والمتهربين، وإلزام كل من يحمل ترخيصا من أي جهة حكومية بمراجعة وزارة التجارة باعتبار هذه التراخيص مبدئية، ولا بد من ربطها بسجل تجاري، وربط هذه الرخصة والسجل بمصلحة الزكاة والدخل، توجها وخطوة سليمة، ولكن البعض - هداهم الله - إما تهاونا أو إهمالا أو تهربا من بعض الاستحقاقات وتحايلا على جهات الاختصاص أو كل هذه الأسباب، لا يزال يستخدم الرخص القديمة دون تحديث للمعلومات، ويلجأ للحصول على العمالة لتشغيل تجارته من السوق السوداء ممن يسمون أصحاب الفيز الحرة الذين استوردهم ضعاف النفوس المتسترون، وأطلقوهم يجوبون الأسواق بحثا عن عمل، ويكون صاحب تلك الرخصة قد مارس عدة مخالفات مركبة، أما الرخصة فتخص أحد أقاربه المتوفى واستأثر بالنشاط والرخصة التجارية دون ورثة صاحب الرخصة الأصلي، وهذه مخالفة شرعية وظلم عظيم، وخالف باستمرار هذه الرخصة دون شطبها أو تجديدها من السجل التجاري، وتحديث

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 05-05-2011 رقم العدد: 6415 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 58 رقم القصاصة: 3

الملكية، وهذه مخالفة نظامية ثانية، واستعان لإداراتها بعمالة غير شرعية، وليست على كفالة السجل/ الرخصة، وهاتان المخالفتان الثالثة والرابعة، تفوتان فرصة توطين هذا النشاط على مواطن سعودي، وتضيعان فرصا وظيفية لمواطنين سعوديين لإدارة هذا النشاط، وسبق أن قسوت على وزارة التجارة، ووزارة العمل في المقالات السابقة، وما زلت، وهي قسوة المحب الغيور على وطنه وأبنائه وبناته، لقناعتي بأهمية محاربة الجميع لكل أشكال التستر والاحتكار والبطالة والتخلص من العمالة الأجنبية طواعية، ويبدو لي بهذا المثل القصور والغياب الواضح لنشاط التفتيش الميداني إن لم يكن الغياب الكلي للتفتيش - وإن وجد - فهو على استحياء ومتواضع جداً بمستوى من يقوم به كفاءة وعلى قدر علمه، وفي مرتبة متدنية، أو على بند الأجور، فماذا نتوقع؟

لذا أرى أن العلاج هو وجود لجنة أو لجان مشتركة بين وزارة العمل والتجارة للتفتيش والمراقبة الميدانية والضبط، وأن يكون لتلك اللجان مكاتب ميدانية في الأسواق كالأمانات والبلديات، التي يعد وجودها ودورها إيجابيا إلى حد ما! وبالمراقبة والرصد والضبط الدوري وإصدار الجزاءات الفورية وقفل المحال المخالفة للأنظمة التجارية والعمالة بقرار إداري مسبب يعلق على باب المنشأة المخالفة وينشر في أكثر من صحيفة على حساب المخالف، سيسهم ذلك في ضبط أسواق تجارة التجزئة، في القطاع المسكوت عنه والمكان الآمن للمتسترين والاحتكاريين والعمالة السائبة شبه الشرعية التي قدمت بتأشيرة على كفيل لا يملك نشاطا تجاريا وتعمل عند غيره ممن عنده أعمال، أو عمالة غير شرعية دخلت البلاد تسللا، وكل الأطراف الخمسة مخالفة للأنظمة بجميع أطرافها: 1 - المتستر. 2 - العمالة شبه الشرعية. 3 - وكفيلها. 4 - العمالة غير الشرعية. 5 - ومشغل هذه العمالة بنوعيها .. أؤمن بأن هذه الرؤية ستصلح الكثير إن طبقت بحزم، وتعدل أوضاعهم أو تشطب الرخص والسجلات وخروج هذه الفئات.

ثانيا: المواطنون الأفراد

هذه الشريحة المحسوبة على قطاع الأعمال والتجارة يمكن تصنيفهم إلى ثلاثة أقسام: 1 - أصحاب الشركات الكبيرة والمتوسطة والمؤسسات العائلية، 2 - أصحاب المؤسسات الفردية التي يملكها شخص واحد، 3 - الأفراد الذين كانوا يعتمدون على رخص تجارية وخدمية تصدرها الجهات الحكومية الأخرى التي تطرقت إليها في الجزءين الثاني والثالث من المقال، وعالبه، والفئتان الأخيرتان (المؤسسات الفردية؛ والأفراد)، وهما الأكثر عددا والأسوأ ممارسة للاحتيال واختراق اللوائح والشروط في سبيل الحصول على أكبر عدد من السجلات التجارية؛ ليحصل في النهاية على أكبر عدد من الفيز للعمالة؛ وقبل أن تصل التأشيرات سفاراتنا في الخارج يشد الرحال لتلك البلدان للتمتع بسياحة الفنادق وضيافة سماسرة ومكاتب

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 05-05-2011 رقم العدد: 6415 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 58 رقم القصاصة: 4

العمالة الأجنبية! وتنفذ صفقات المتاجرة وبيع التأشيرات على من يدفع أكثر من مكاتب تصدير العمالة أو بيعها مباشرة على العمال مع عقود شكلية تقدم لجهات الاختصاص وسفارتنا لإنهاء إجراءات تأشيرة العمل وسفره للمملكة، أو إذا وصلوا سلّم جواز السفر للكفيل وهو بدوره يسلّم كل شخص أو أكثر محلا تجاريا وآخر الشهر يقبض مئات الريالات أو إطلاقهم في الشوارع يبحثون بأنفسهم عن عمل باليومية أو بالقطعة وفي نهاية الشهر يقبض المقسوم المتفق عليه كثمن ممارساته الخاطئة والمئات من أمثاله ببيعهم الوطن ومواطنيهم دون وازع من دين أو ضمير ولم ولن يفكروا يوما أنهم بهذا السلوك المشين يضيعون مع سبق الإصرار الآلاف من فرص توطين هذه النشاطات التجارية على مواطنين هم في حاجة ماسة ويعانون البطالة، كما أنهم يفوتون عشرات الآلاف من فرص العمل على القوى العاملة السعودية لإدارة مثل هذه النشاطات، ولم يفكروا أنهم يظلمون هؤلاء العمال لأنهم يحملونهم كل المصاريف من وإلى بلادهم ويشاركونهم باقتطاع جزء من عرقهم ودخلهم!! وأن سلوكهم وممارساتهم هذه قد ترقى للاتجار بالبشر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يخالف أنظمة وقوانين العمل والإقامة وتعليمات ولي الأمر، وضرر للبلد وأهله لما تشكله هذه العمالة الرديئة المستوردة من هاجس أمني ومحاذير وسلبيات كثيرة، وبعضهم بسوابق في بلده الأصلي، ومن ناحية ثالثة أنهم بدوافع الطمع والثراء تحولوا لمتسترين ومحتكرين لمئات الآلاف من وحدات تجارة وخدمات التجزئة متحالفين ضمنا مع عمالتهم على حرمان أبناء الوطن من فرص تملك وإدارة وتشغيل هذه النشاطات التجارية والخدمية في ظل غياب دور فعّال لوزارتي التجارة والعمل!! وأشرت في مقال سابق إلى أنه بنجاح التجربة الأولى للمتستر يصاب بالسعار ويبدأ مسلسل التحايل والتضليل الأول بتغيير مسمى المحل التجاري أو المؤسسة برسم زهيد لا يتعدى 20 ريالا في إدارة السجل التجاري بعدما حصل على العمالة الأولى؟

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 05-05-2011 رقم العدد: 6415 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 58 رقم القصاصة: 5

وبحصوله على السجل نفسه بمسمى جديد يتقدم لمكتب العمل ويحصل على تأشيرات عمل جديدة من مكتب العمل بمجرد تغيير المسمى للسجل، وإذا استقدم الوجبة الثانية من العمال ووصلوا ووزعهم على مهامهم، ثم تبدأ المحاولة الثالثة بشطب السجل برسم رمزي، وهم يحققون أكثر من هدف بتغيير الاسم التجاري أو بشطب السجل قبل مرور سنة للتهرب من استحقاقات أخرى كدفع زكاة تقدرها مصلحة الزكاة، وعدم تقديم عقد إيجار للمحل التجاري المعدل اسمه، ويتكرر هذا السيناريو عشرات المرات للشخص الواحد، وتتم بعض العمليات بالواسطة أو بمكاتب المعقبين - انظروا بورصة أسعار المعقبين ومدد إنجاز المهمة بإعلاناتهم المبوبة في الصحف وغيرها!؟ وتتكرر الصورة بسبب سهولة شروط الحصول على سجل تجاري بلا حدود ولا قيود في وزارة التجارة، هذه الوثيقة التي ترتب حقوقا مادية ومعنوية كشخصية اعتبارية لأطراف متعددة لا قيمة لها في نظر العابثين بها كيف ومتى شاءوا؛ لغياب التفتيش الميداني من قبل وزارتي التجارة والعمل وإدارة المتخلفين في الجوازات والبلديات تحديدا في الأسواق والتأكد من نظامية البيانات في السجل التجاري على الملكية والمطبوعات واللوحات ووثائق العاملين الأجانب الذي وجوده ميدانيا متفاوت، مثلا وزارة التجارة صفر، وزارة العمل رمزي على الشركات الكبيرة و يتحرك التفتيش لوجود شكوى، أما البلديات فوجودها ثابت في الأسواق مقدر ومشكور رغم تدني مؤهلات المراقبين؛ كذلك جوازات المتخلفين حملات غير منتظمة!! والأخيرتان ليستا بالقدر الكافي شكلا ومضمونا، ورؤيتي لحل ظاهرتي التستر والاحتكار اللتين أغرقتا البلد وخطفتا كل - وأكرر كل تجارة التجزئة والخدمات وفرص التوظيف والتوطين من أبناء الوطن؟! وجود مقار ثابتة مشتركة بين وزارات التجارة والعمل والبلديات والجوازات للتفتيش الميداني مرجعيتها اللجنة العليا الموسعة في إمارات المناطق، التي سبق أن طرحتها مع اقتراح ألف مفتش لكل من وزارتي التجارة والعمل؛ كما أن موافقة خادم الحرمين على إحداث وظيفة 500 مفتش لوزارة التجارة دفعة قوية لممارسة دورها الميداني، وإن كنت أجزم بأن المملكة أكبر من حجم ممالك أوروبا كلها تحتضن وحدات تجارة التجزئة فيها أعداد فلكية في المدن الرئيسة والقرى والمراكز الحضرية وحتى محطات البنزين تحتوي وحدات تجارية في الصحاري وفي شبكات الطرق بين المناطق والمحافظات، لا نظير لها إقليميا ولن يكفي الـ 500 فروع الوزارة، فهي بالكاد تكفي المنطقة الغربية الأرض الخصبة لكل التجاوزات والمخالفات من الأجانب، كونها الملاذ الآمن لهم لوجود الحرمين الشريفين، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هناك أعدادا تمارس التجارة دون رخص أو برخص منتهية منذ سنوات أو أصحابها متوفون وأن هناك عمالة غير شرعية، إما على كفالة أشخاص ويعملون عند آخرين وإما دخلوا بطرق غير مشروعة للبلد، تشكل هذه الجيوش من الأجانب القادمين للحج والعمرة والزيارة، والداخلين بالتسلل والهجرة غير المشروعة يقيمون في مكة وجدة والمدينة وبقية المدن الغربية لأغراض العمل ويجدون من يشغلهم من الأفراد وغيرهم، وكل هؤلاء يلتهمون جسد التجارة الداخلية والاقتصاد الوطني مع سبق الإصرار والتحدي، ونحن والمسؤولون بالجهات المختصة تحديدا شهود عليهم .. لذا أغلق الجرس.

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 05-05-2011 رقم العدد: 6415 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 58 رقم القصاصة: 6